

الأب سليم دكاش
رئيس الجامعة اليسوعية



دور الجامعة في إصلاح التعليم العام

ولا قيّم يسترشدون بها وبمعانيها. من هذا المنظور الجامعة مسؤولة كما الدولة وكما وزارة التربية وكما المدرسة والمركز التربوي للبحوث والإثراء عن تجديد مسيرة التعليم العام خصوصاً بما يتعلّق بالبرامج والمناهج وكذلك عن تأكيد البعد الوطني والمواطني الذي يميّز الطالب.

6. تستطيع الجامعة أن تساهم في إعلاء شأن التعليم العام على المستويات التالية :
أولاً- في بلد مثل لبنان فيه الكثير من الحريّات تبدو الجامعة استناداً إلى خبرتها، قادرة على صياغة مقترحات حول إعداد الطالب ومساعدته في فهم أصول الحريّة وقواعدها وشروطها وخصوصاً أنّها أساسية بالنسبة إلى التعليم الجامعي، من حيث حريّة البحث العلمي والنقاش الأكاديمي في مختلف المواضيع والديموقراطية التي تميّز التعامل على صعيد الجامعة وأحرامها.

ثانياً- لبنان التعدّدي المتنوّع هو رسالة إلى العالم، بشرط أن يقدر بنوه على عيش هذا التعدّد وتفعيله والخروج من الأحاديّة والاصطفافات الطائفية والعشائرية إلى رحاب المجتمع الواحد المتناغم مع ذاته.

ثالثاً- بالنسبة إلى البرامج والمناهج، لدى الجامعة الكثير ممّا تعاني منه وينبغي أن تعبّر عنه وهو ينعكس عليها وعلى مستوى التعليم الأكاديمي وهذا صحيح بالنسبة للرياضيات والعلوم التي كشفت تحقيقات الـ PISA، والـ TIMSS، أنّ لبنان متأخّر فيها. إلاّ أنّ الجامعة عليها أن تقول إنّ المستوى اللغوي عند التلامذة، بكلّ اللغات يزداد ركافة سنة بعد أخرى وهذا يدعو للعمل معاً من أجل إنقاذ إحدى ميزات لبنان، أي قدرته التعدّدية اللغوية وهذا اليوم أساسي في سوق العمل.

المساهمة في تجديد التعليم العام هو واجب بقدر ما هو حقّ للجميع خصوصاً للجامعة.

كان مقرّراً حيث إنّ لم توضع خطة إجرائية لمواكبتها وبقي إعداد المعلم على البرامج الجديدة إعداداً محدوداً فكان هناك نقص في التوعية، ولم تتجاوز مادّة التربية المدنية والتنشئة الوطنية إطار الكتاب المدرسي إلى مادّة للحياة بالإضافة إلى مكامن ضعف أخرى على صعيد فقدان الحسّ للعمل من ضمن الفريق والمؤسسات وغياب الخدمات التربوية وإزدواجيّة العمل الإداري، وذلك كلّه جاء في التقرير الوطني للجمهورية اللبنانية حول تطوّر التربية الذي قدّم إلى مكتب التوجيه جنيف في السنة 2001 من قبل المركز التربوي للبحوث والإثراء.

4. وإن نظرنا اليوم ومن بعد 25 سنة على صياغة خطة للنهوض، لقلنا إنّ حان الوقت لإعادة النظر بهذا المسار. والسؤال الذي ينبغي الإجابة عليه هو التالي وهو (في ثلاثة أبعاد: 1) إلى أيّ حدّ ساهم نظام التعليم العام في تكوين تلامذة وطلاب على قاعدة الجودة الأكاديمية في مختلف الموادّ وخصوصاً العلمية منها؟ (2) وهل توصل النظام الجديد إلى تكوين طلاب وتلامذة على قاعدة المواطنة اللبنانية الجامعة كما أريد ذلك في الخطة التربوية؟ (3) وهل أنّ تحديث البرامج بصورة متواترة، أعطى التلميذ تلك الثقافة العلمية والأدبية التي تكوّن الشخصية المنفتحة على العالم والمتأصلة في واقعها اللبناني؟

5. هذه الأسئلة ومحاولات الأجوبة تهمّ الجامعة الملتزمة بوطنيتها اللبنانية شديد الاهتمام، أكانت رسمية أم كانت خاصة، وذلك لسبب أساسي أنّها المؤسسة التعليمية العليا التي تستقبل التلامذة الناجحين في البكالوريا الرسمية والآتين إلى الجامعة بعد مسار تلقي العلم في المدرسة وتكوّنهم الأساسي العلمي والأدبي وكذلك بعد إعدادهم التربوي ليصبحوا مواطنين لبنانيين لا مجرد أفراد تائهين لا هوية لهم

1. من المسلمّ به أنّ أيّ عمليّة ترميم أو إصلاح أو إعادة نظر تتناول مناهج التعليم والتربية بوجه جزئي أو بصورة شاملة تتطلّب توظيف الوفير من الموارد البشرية والمادية واللوجستية والقدر الواسع من الوقت والجهود. وما الاختبار الذي مرّت به المؤسسات التربوية المدرسية اللبنانية، بمختلف اتجاهاتها، عندما أطلقت عمليّة النهوض التربوي اللبناني عبر المركز التربوي للبحوث والإثراء بين السنوات 1994 و1997 وذلك لتجديد المناهج والبرامج، سوى عينة ممّا يقتضيه الإصلاح التربوي من إرادة في التغيير ومن مئات والآلاف الساعات في البحث والتفكير والعمل الفردي والجماعي للتقييم والتقويم.

2. فإن أردنا التفكير في ما يمكن أن تقوم به الدولة والمؤسسات التربوية الرسمية والجامعة، يجدر بنا أن نتوقّف عند تجربة الإصلاح التربوي اللبناني الأخير الذي حدث منذ عشرين سنة على الأقلّ والذي كان من شأنه التغيير الجذري في مسار التعليم العام الوطني، بجناحيه الرسمي والخاصّ، لقلنا أيضاً إنّ إرادة الإصلاح هذه من ضمن خطة النهوض التربوي (1994)، وقد شاركت آنذاك في بلورتها المؤسسات الرسمية والخاصة، لم تصل إلى تحقيق أهدافها، إلاّ أنّها شكّلت نقلة نوعيّة ومحطة مهمّة في تاريخ التربية اللبنانية، حيث تمّ وضع أسس نظام تعليم عامّ له توجهاته وأهدافه وقاعدته الفلسفية إذا أجزى القول، مع المحافظة على حريّة التعليم، وكذلك رسمت المجالات التي تطبّق فيها وهي كالاتي: الإدارة، المناهج، الكتاب المدرسي، المعلم، البناء المدرسي، التعليم المختصّ، النشاطات الرياضية والشبابية، والخدمات التربوية.

3. وتتعدّد الأسباب التي أصابت هذه الخطة ممّا أدّى إلى الوهن وعدم الفاعليّة كما